

كالظاهر في القولين او الاقوال والصحيح في الوجهين الاوجه
 كما مشهور في القولين او الاقوال **قوله** وهدى امول
 المذهب من الطريقين او الطرق قد تقدم ان الطرق
 اختلاف اصحاب الاسام الشافعي رضي الله عنه في حكمية
 مذهب ومفهوم الطرق طريق فهو جمع تلميحاً كما سجد
 واسد وتقدم كبقية فنيام الطرق من الاختلاف في الكلام
 على قوله وسبق بيان القولين والوجهين بنفس الطريق
 خلاف مما سجد وقد فهم ذلك من رسم الطريق ايضاً
 ومن ثم لم يقبل هنا فان قوي الخلاف كما قال في بيان القولين
 والوجهين قبله بل سكت عنه هنا استغناء عن ذكره
 لاهماله له بدليل قوله قلت المذهب بتدوير
 صفة الذهب مطلقاً الي غير ذلك نقابل المذهب
 الطريقان او الطرق لا غير والطريقة المذكورة
 هي طريقة الراجح المفتي به من الطريقة القاطنة
 والمالكية للخلاف وكون الخلاف قولين او وجهين او
 قولين او نحو ذلك هو سهل يميز بين ما تقدم
 فسبحان من العلم ذلك قيل قد عبر عن الطريقين
 والطرق تارة بالقولين واخرى بالاوجه ونحو
 ذلك ولا اصطلاح له في ذلك القائل هنا بل مسكوت
 عنه فاني تذهبون اجيب باذ لما كان اصل الطريقين
 والطرق اجتماع شيين اوجه فاشية عن اقوال وكان
 النظر

النظر في كل من ذينك الاصلين باعتبار دليمة قوة وضعفا فربما
 عبر عن الطريقين او الطرق باحد اصليهما تارة بالاطهر
 واخرى بالاصح تنبيهاً واشارة الى دليل ذلك الاصل
 الاقوي منهما فلهذه النسبة مسوقة في ضمن الغير
 وادراك كون ذلك الغير طريقاً او طرقاً او نحو ذلك
 هو سهل يدرك مما تقدم من الممارسة والجمالية التي
 غير ذلك فذلك من محاسن اصطلاحه وكذا الجواب
 عن تعيين القولين من الاقوال والوجهين من الاوجه
 والطريقين من الطرق وتيسر مقابل قوله وحيث
 اقول وقيل كذا او تيسر مقابل قوله وفي قوله كذا الي
 غير ذلك من التفانيس المنسبة عليه الماحوزة من مقابل
 المفتي به فاصطلاحه في هذا الكتاب جار على استن
 واحد فاني تذهبون وما احسن ما قيل ولم من عايب
 قولاً مما يحارفة من الغم السقيم قيل اخذ بترك
 تصحيح موضعين كل منهما ذو وجهين احدهما قوله
 فان حال ما يمنع المرور لا الروية فوجهان واجيب
 بالمنع بل قد نفس غير ان الاصح البطلان بعد نحو
 خمسة اسطر بقوله وان حال جدار او باب مخلق منع وكذا
 الباب المرود والشباك في الاصح فلور نص عليه هناك
 وهذا لادي التكرار وقوع الالتهار وثاني الموضوعين
 قوله والوارثان يستويان ام يوزع بحسبه وجهان